المُوقِظة

«في عِلمِ مصْطلح الحَديث»

للإمامِ الحافِظ المحدّث المؤرّخ شمس الدّين محمّد بن أحمد الذهبي
وُلد سنة ٦٧٣ وتوفي سنة ٧٤٨
رحمه الله تعالى

اعتنى به
عبد الفتّاح أبو غُدّة

الناشر
مكتب المطبوعات الإسلاميّة بحلب

فتارةً يكون الكلامُ فيه تعنُّتاً، والجمهورُ على توثيقِه، فهذا حديثُهُ قويّ أيضاً[(١)].

وتارةً يكون الكلامُ في تليينِهِ وحِفظِهِ له اعتبار. فهذا حديثُه لا يَنحطُّ عن مرتبة الحسَن، التي قد نُسمِّيها: من أدنى درجات (الصحيح)[(٢)].

فما في «الكتابين» بحمد الله رجلٌ احتَجَّ به البخاريُّ أو مسلمٌ في الأصولِ، وروإياتُهُ ضعيفة، بل حَسَنةٌ أو صحيحة.

ومن خَرَّجَ له البخاريُّ أو مسلمٌ في الشواهد والمتابَعات، ففيهم من في حِفظِه شيء، وفي توثيقِه تردُّد. فكلُّ من خُرِّجَ له في «الصحيحين»، فقد قَفَزَ القَنْطَرة[(٣)]، فلا مَعْدِلَ عنه إلا ببرهانٍ بَيِّن.

---

(١) لفظ: (أيضاً) ساقط من الأصل، وأثبته من «الحاوي للفتاوي».

(٢) قلتُ: هذا صريح في أن البخاري ومسلماً رحمهما الله تعالى، لم يلتزما في أحاديث كتابيهما أن تكون كلُّها في أعلى درجات الصحة، وهو ظاهر لا غموض فيه. ومن شواهد ذلك حديثُ أبي هريرة: (من عادَى لي ولياً)، الآتي ذكرُهُ وتخريجُه في آخر الرسالة ص ٨٩. فإنه يؤيد ما قاله المؤلف تمامَ التأييد، فانظره، وانظر زيادة إيضاحِ هذا الموضوع وبيانِه، في (التتمة الرابعة) في آخر الرسالة ص ١٤١.

(٣) يعني برواية أحدِ الشيخين له في الأصول. وكلمةُ (فقد قَفَزَ القنطرة) كنايةٌ عن أنه صار في عِداد الثقات، فلا يُلتَفَتُ إلى ما قيل فيه. وهذه الكلمة قالها الحافظ أبو الحسن علي بن المفضَّل المقدسي المالكي، المتوفى سنة ٦١١ كما في «الاقتراح» لابن دقيق العيد، وقال عقِبَها: «وبه نقول، ولا نخرج عنه إلا ببيانٍ شافٍ وحجةٍ ظاهرة. . .».